الفصل الثالث

عبدالناصر وأزمة مارس ١٩٥٤(*)

(١) أعد هذا البحث أول مرة عام ١٩٧٦ وقدم إلى قسم الدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وقد نشر بعد ذلك فى مجلة: اليقظة العربية، القاهرة، عدد يناير ١٩٩٠، ص ص ١٦ - ٣٧. وعدد فبراير ١٩٩٠، ص ص ٢٢ - ٤٣.

obeikandl.com

المبحث الأول
الجذور التاريخية لأزمة مارس ١٩٥٤

فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت «حركة الجيش» فى مصر بواسطة تنظيم «الضباط الأحرار» وبواسطة ما يقارب المائة من الضباط الوطنيين الذين تجمعهم كراهية الاستعمار والقصر والإقطاع التقليدى القديم، وقام التنظيم بمخاطرة كبرى فى ذلك اليوم، خططت لها الهيئة التأسيسية للتنظيم، وحقق فيها أولاً الاستيلاء على الجهاز العصبى للجيش «رئاسة الأركان فى كوبرى القبة» ثم واصل بواسطة ضباطه السيطرة على سائر قيادات الأسلحة وقام بتحريك وحداتها لتأمين المراكز الكبرى فى العاصمة (دار الإذاعة - قصر عابدين.. إلخ).

ومنذ تلك اللحظة فإن تنظيم الضباط الأحرار قد استقطب إلى حركته الجمهرة الكبرى من الضباط الشبان فى الجيش ومن الجنود كما أنه استطاع - حول الوجه الوطنى للواء محمد نجيب - أن يستقطب تأييد الجماهير العريضة من الشعب.

إن تنظيم الضباط الأحرار قد استحال فى تلك الليلة إلى «حركة الجيش» مثلثة الأبعاد:

البعد الأول هو الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار والتى أصبحت «مجلس قيادة الثورة».

البعد الثانى هو اللواء نجيب، الذى اختارته الهيئة وجهًا قياديًا علنيًا لها.

البعد الثالث ضباط المستوى الثانى، الذين جاءوا من تنظيم الضباط الأحرار أو من الدوائر المحيطة بقيادات هذا التنظيم.

وتشكل علاقات الوحدة والتناقض بين هذه الأضلاع الثلاثة لتشكيل حركة الجيش المدخل الحقيقى لفهم وقائع الحركة السياسية فى مصر منذ يوليو ٥٢ حتى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤.

وفيما يلى نتناول كلا من علاقات الوحدة وعلاقات التناقض، فى قسمين متتاليين.

المطلب الأول: علاقات الوحدة داخل حركة الجيش

منذ نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ راحت الحركة - بأضلاعها الثلاثة - تقود عملية التغيير فى المجتمع المصرى وفق مخطط ثابت - فى رأينا - هو تحويل حركة الجيش إلى نظام سياسى، أى أن يتولى الجيش مهمة حكم مصر، مهمة السلطة.

إننا نعتقد إذن أن حركة الجيش حين قامت لم تكن خالية من تصور سياسى محدد، وإن كان تصورًا عامًا مجردًا، وهو أن تتولى هى قيادة عملية التغيير.

ولسنا نتفق إذن مع الرأى القائل بأن الحركة قامت تجريبية محضة، قوامها المحاولة والخطأ فحسب، وأن قادة الحركة لم يكن فى تصورهم احتمال أن يتولوا الحكم.

ونستطيع أن ندلل على هذه الحقيقة بما يلى:

أولاً : أن قادة الحركة كان لديهم تصور فكرى محدد هو: الكفاح الوطنى ضد الاستعمار وسيطرة الملك والإقطاع، لقد كان هذا قاسمًا مشتركًا أعظم بين الضباط الأحرار.

ومن يملك هذا التصور الفكرى فلا بد أن يكون مستعدًا لتحمل مخاطره، وبالفعل لقد كانت الحركة ليلة ٢٣ يوليو مخاطرة جمة - كانت مغامرة حقيقية - وكانت نسبة نجاحها لا تزيد عن ١٠٪ كما قال بعض قادتها، ومن يقم بمثل هذه المخاطرة - المغامرة، ضد نظام الحكم القديم بكل ركائزه (الإنجليز - القصر - الإقطاع الكبير) فلا بد أن يكون لديه الاستعداد المسبق - نقول الاستعداد المسبق ولا نقول المقدرة - للتصدى لإتمام تنفيذ الجانب السلبى (القضاء على الركائز) وللتصدى من وجهة نظره للجانب الإيجابى (إقامة نظام حكم جديد).

ثانيًا : يعزز من التصور الفكرى السابق، أن قادة الحركة كانوا على اتصال وثيق - قبل تنفيذ حركتهم - بالحركة السياسية خارج الجيش بكافة فصائلها: وجمال عبدالناصر بالذات - بوصفه عقل الحركة ورأسها المدبر وقيادتها الثابتة - كان على اتصال، كما هو معروف، بكل من جماعة مصر الفتاة (منذ كان طالبًا بالمرحلة الثانوية) ثم بجماعة الإخوان المسلمين (من خلال حسن عشماوى قبيل تنفيذ الحركة) وبجماعة حدتو الشيوعية (من خلال أحمد فؤاد وخالد محيى الدين)، كذلك كانت مجموعة الطيران (عبداللطيف البغدادى ، جمال سالم، حسن إبراهيم) على اتصال منذ البداية بالحزب الوطنى من خلال عبدالعزيز على، وكان أنور السادات على اتصال بالإخوان المسلمين، وكان كمال الدين حسين قريبًا منهم، وكان عبدالمنعم

عبدالرءوف عضوًا ملتزمًا بجماعة الإخوان. وكان خالد محيى الدين عضوًا ملتزمًا فى «حدتو»، وكان ثروت عكاشة، صهر أحمد أبو الفتح الصحفى الوفدى الكبير، على معرفة وثيقة بما يجرى داخل الوفد، فكيف يتصور إذن أن هؤلاء الضباط المنخرطين حتى آذانهم فى العمل السياسى خارج الجيش، لم يكن لديهم تصور سياسى، عام وغائم نعم، عن الواقع السياسى لمصر وعن احتمالات المستقبل وعن احتمال توليهم السلطة.

ثالثًا : إن مسار الأحداث بعد نجاح الحركة يؤكد اعتقادنا. وفى رأينا أن قيادة الضباط الأحرار كانت مقتنعة منذ البداية بأنه لا أمل فى النظام السياسى القديم برمته وأنه لا بد من إقامة نظام سياسى جديد يتولون هم عصبه القيادى. ولكن ربما تكون قد عاجلتهم الأحداث فتولوا السلطة قبل أن يجهزوا أنفسهم لها، بدليل أنهم قدموا موعد تنفيذ الحركة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٢، ثم من سبتمبر فأغسطس ٥٢ إلى ليلة ٢٣ يوليو أخيرًا، وهذا ما أسهم فى إحداث نوع من البلبلة الفكرية والسياسية بينهم لعدم توقعهم أن يصلوا إلى السلطة بهذه السرعة المبكرة، ومن هنا فقد خامرهم الإحساس فى البداية بإمكانية احتواء الأحزاب الوطنية القديمة لتسير فى ركاب السلطة الوطنية الجديدة، كقطاع تابع ضمن النظام السياسى الذى تبنّيه.

وبمزيج من هاتين الحقيقتين: اقتناع بفساد النظام السياسى القديم، ومحاولة احتواء الأحزاب والقوى الوطنية القديمة لجعلها جزءًا تابعًا فى النظام السياسى الجديد، راحت حركة الجيش، بالقيادة الرمزية للواء نجيب، تقيم وضعًا سياسيًا جديدًا: سيطرة الضباط، مع جس نبض القوى السياسية القديمة ثم تقليم أظافرها إذا اتضح أنها غير راغبة فى نظام سيطرة الضباط الآخذ فى التنامى.

ولقد جاءت كافة خطوات حركة الجيش متسقة مع هذا التصور السياسى المحدد، ومنبثقة من تفاعل هذا التصور تدريجًا مع التطورات المادية الموضوعية التى تقع، وردود الأفعال الذاتية السياسية الأخرى:

(١) فقد كان خلع الملك أول بادرة على الاتجاه الوطنى الجذرى للضباط، وكان علامة فى نفس الوقت على أولى خصائص النظام السياسى المرتقب.

(٢) ثم جاءت دعوى «التطهير». وقد أعلنت قيادة حركة الجيش الدعوة إلى تطهير الأحزاب فى ٣١ يوليو ١٩٥٢، أى بعد تنفيذ الحركة بأسبوع واحد، وتضمنت دعوة الأحزاب إلى تطهير نفسها عضويًا من الداخل، وكذلك إعلان برامجها على الشعب، وقد ترتب على

إطلاق هذه الدعوة أن قام حزب الوفد فى ٤ أغسطس والحزب السعدى[1] بإعلان قائمة بالمفصولين من الأحزاب، وهو ما أدى إلى خلخلة واسعة فى صفوف الحزبين، ومهد للإجراءات المتتالية التى اتخذتها حركة الجيش فيما بعد ضد الأحزاب.

(٣) رفض دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد: رغم أن حركة الجيش كانت قد أعلنت فى بياناتها الأولى التزامها بالدستور (ولم يكن هناك حينئذ إلا دستور عام ١٩٢٣) إلا أنها قد حددت موقفها من المؤسسات الدستورية للنظام القديم، وذلك بمناسبة إقرار مسألة «الوصاية على العرش»، وهل تتم من خلال البرلمان القديم أم مجلس الوزراء الجديد. وقد استقر الرأى على استفتاء قسم الرأى بمجلس الدولة، فأفتى بأغلبية ٩ أصوات ضد صوت واحد بعدم دستورية دعوة البرلمان. وقد وافق مجلس قيادة الثورة على الفتوى، فكان ذلك بمثابة رفض لشرعية مؤسسات النظام القديم.

(٤) قامت حركة الجيش - من خلال محكمة رأسها جمال سالم - بإصدار حكم الإعدام على العاملين: خميس والبقرى بعد إضراب عمال مصانع شركة الغزل والنسيج فى كفر الدوار فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ بتهمة تدبير الإضراب، رغم عدم كفاية الأدلة على هذه التهمة، وكان ذلك دليلاً مبكرًا على أن حركة الجيش لا توافق على كفالة الحقوق الليبرالية - النقابية والسياسية - للطبقة العاملة، وغيرها من الطبقات، حقوق الإضراب والتظاهر والاجتماع. كما يدل من باب أولى على أن توجهها الاجتماعى ليس توجهًا ملتزمًا بفكرة الدور الطليعى للطبقة العاملة فى التغيير الاجتماعى.

(٥) أن حركة الجيش - بفضل قيادة جمال عبدالناصر - قد برز لها مضمون اجتماعى ذو أفق وطنى ديمقراطى فى الأساس. وتمثل ذلك، أظهر ما يكون التمثل، فى قانون «الإصلاح الزراعى» وفى إلغاء الرتب والألقاب.

وفى يوم ١٢ أغسطس ٥٢ (اليوم السابق على إضراب عمال كفر الدوار) نشرت حركة الجيش فى الصحف مشروع القانون الذى تقدم به مجلس قيادة الثورة للإصلاح الزراعى متضمنًا تحديد الحد الأقصى للملكية بمائتى فدان، ولما قامت بعض مجموعات من الفلاحين الفقراء بالتحرك للتوقف عن دفع إيجارات الأرض للملاك، قامت حركة الجيش بتهديدهم بالضرب بيد من حديد، رغم ذلك. فمن الواضح أن حركة الجيش - بعد أقل

---

(١) د. عبدالعظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٦٦ - ٦٩.

من ثلاثة أسابيع من قيامها - كانت قد حزمت أمرها على مواجهة الشريحة العليا من الملاك الزراعيين بوصفها عصب «الكولونيالية» التى حكمت النظام السياسى قبل ١٩٥٢، وقد صدر القانون نفسه فى ٩ سبتمبر متضمنًا تحديد الحد الأقصى للملكية بثلاثمائة فدان - بزيادة مائة فدان للأولاد القصر.

وبموقف حركة الجيش من كل من إضراب عمال كفر الدوار ومسألة الإصلاح الزراعى تتضح أهم معالم الاتجاه السياسى للضباط الأحرار فى وقت مبكر للغاية: إنه اتجاه البورجوازية الصغيرة، أو الطليعة الإنتلجنسية لطبقة البورجوازية الصغيرة، والتعبير السياسى عن نموذجها فى الثورة. ثورة الحل الوسط المتأرجح، الساعى تدريجيًا إلى إقامة النظام الاجتماعى والسياسى الخاص بها: الذى يرتفع عن قاع الحكم الاستعمارى الطبقى القديم، ولكنه لا يتخطى فى النهاية سقفها هى بالذات.

(٦) ويؤكد سعى حركة الجيش لإقامة نظامها السياسى، إقالة (قبول استقالة) حكومة على ماهر المدنية فى ٧ سبتمبر ٥٢ وتولى محمد نجيب رئاسة الوزارة، وتولى سليمان حافظ (ممثل الإدارة التشريعية الذكية لحركة الجيش) منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. وصحيح أن إقالة على ماهر بعد أقل من شهر ونصف شهر من قيام حركة الجيش ذات صلة بالعطف الخفى من قبل على ماهر على كبار الملاك - رغم موافقة حكومة على ماهر على قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر - إلا أن إسناد الوزارة إلى محمد نجيب، القائد العلنى للحركة، وعدم إسنادها إلى أحد المدنيين، إنما يدل على توجه الحركة صوب إقامة نظامها السياسى الخاص.

(٧) وفى ٩ سبتمبر اتضحت أكثر من ذى قبل نية الثورة تجاه أكبر مؤسسة فى النظام السياسى السابق: المؤسسة الحزبية. فقد أصدرت قانون تنظيم الأحزاب، متضمنًا إلزام الأحزاب بأن تعيد تكوينها وفقًا لأحكامه وأن تقدم إخطارًا بذلك لوزير الداخلية مشفوعًا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية، وأعطى القانون وزير الداخلية (سليمان حافظ حينئذ) حق الاعتراض على تكوين الحزب - وفى هذه الحالة يعرض الأمر على محكمة القضاء الإدارى. وتضمن القانون كذلك إلزام الاحزاب إيداع أموالها فى البنوك ليتم الصرف منها[١].

---

(١) عبدالعظيم رمضان - مرجع سابق ص٧٠.

لقد أخذت حركة الجيش إذن تقوم بتقييد «العمل السياسى»،ووضع ضوابط «للممارسة السياسية» من شأنها فى النهاية شل حرية القوى الاجتماعية فى تنظيم نفسها سياسيًا.

(٨) ولم تكتف حركة الجيش بالإجراءات القانونية والإدارية السابقة لتقييد التحرك السياسى الحزبى، وإنما قامت بإجراءات تنفيذية مباشرة. كان أخطرها الاعتقال: وفى أعقاب دعوة التطهير، فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر ١٩٥٢، قامت بالقبض على ٧٤ شخصًا من حزبيين وغير حزبيين، وأخذ عدد المعتقلين يتزايد حتى بلغ فى الفترة السابقة على أزمة مارس (أى حتى ١٣ يناير ٥٤) ٦٧٩ شخصًا[١].

(٩) وفى الجانب الدستورى، قامت حركة الجيش بإعلان سقوط دستور ١٩٢٣ وذلك فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ وأعلنت تولى جميع مهام السلطة فى الدولة فى فترة الانتقال أى حتى يتم وضع الدستور الجديد.

وفى ١٨ يناير ٥٣ أصدرت مرسومًا بقانون باعتبار التدابير التى يتخذها رئيس حركة الجيش من أعمال السيادة العليا إذا اتخذت فى خلال سنة من تاريخ ٢٣ يوليو ٥٢، وهو ما يعنى عدم خضوعها لرقابة القضاء.

وفى ١٠ فبراير ٥٣ صدر دستور فترة الانتقال متضمنًا تركيز السيادة العليا فى الدولة فى يد (قائد الثورة) بدلاً من الوصى على العرش، وركز السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس الوزراء - وسلطة وضع السياسة العامة للدولة فى مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، وفى ١٨ يونيو ١٩٥٣ أعلنت الجمهورية، وصار رئيس الجمهورية صاحب سلطات (قائد الثورة).

إن التنظيم الدستورى للحياة السياسية إذن، من خلال هذه الخطوات المتتابعة، قد قنن عملية (صنع القرار السياسى) فى نظام الحكم، أى نظم (علاقة القوة السياسية) بما يحول حركة الجيش إلى نظام سياسى.

(١٠) على أن تنظيم (علاقة الحكم) دستوريًا، كان لا بد أن يتبعه تنظيم (علاقة المشاركة) قانونيًا وسياسيًا، حتى تكتمل بالجانبين صورة «نظام سياسى» جديد حقًا، وقد تحقق هذا بخطوتين متلازمتين وخطيرتين:

أولاهما: إصدار قانون حل الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ٥٣ - وبذلك تم تحريم التنظيم السياسى بحكم القانون، وألغيت أم الحريات السياسية الليبرالية جميعًا.

---

(١) الأهرام، عدد ١٩٧٦/٥/٤.

وقد بقيت جماعة الإخوان المسلمين حيث اعتبرت جماعة دينية (لحاجة حركة الجيش إليها حينئذ فى مواجهة الأحزاب) ثم تم حلها أخيرًا فى ١٤ يناير ٥٤ فصفى آخر مراكز الحركة السياسية لما قبل ١٩٥٢.

ثانيتهما: إنشاء هيئة التحرير - كمنظمة سياسية جماهيرية. وقد بدأ التحضير لإقامة الهيئة منذ أواخر ١٩٥٢، ثم صدر بيانها الأول قبل صدور قانون حل الأحزاب بيوم واحد، وأعلن قيامها رسميًا فى ٢٣ يناير ١٩٥٣: أعلنه محمد نجيب، وتولى جمال عبدالناصر موقع السكرتير العام للهيئة.

إن حركة الجيش إذن، قد أسقطت التنظيم الدستورى والسياسى القديم والقائم من الناحية القانونية على «البرلمانية والحزبية» وأخذت تقيم نظامًا دستوريًا وسياسيًا جديدًا قوامه «الرئاسية» و«اللاحزبية»، إن مركز السلطة الذى كان فى دستور ١٩٢٣ (من الناحية الشكلية المجردة بالطبع) ممثلاً فى «البرلمان» مع إقامة نوع من التوازن والفصل بين السلطات، قد انتقل فى الإعلان الدستورى الجديد إلى مؤسسات سياسية - تنفيذية للعسكريين: (الرئيس، والمؤتمر المشترك، ومجلس الوزراء) تجمع فى قبضتها السلطات جميعًا، دون فصل بينها أو توازن كما كان الحال - من الناحية الشكلية الدستورية - قبلاً، ومركز الممارسة السياسية الذى كان ممثلاً فى الأحزاب، قد صار ممثلاً فى منظمة سياسية تقيمها «السلطة» الجديدة.

ولا يفوتنا أن نذكر الدلالة الرئيسية لهذا التغيير (الدستورى - السياسى) الجذرى: إنه تعبير عن تصدى حركة الجيش بنفسها للمهمة الوطنية. إن عدم انبثاق حركة الجيش من تنظيم سياسى جماهيرى، قد جعل الحركة، بحكم نشوء ونمو المنظمات ككائنات (عضوية)، متشبثة بقانون حفظ الذات "Self - maintenance" حيث تصير استقلاليتها العضوية ونموها ككائن مستقل فى ذاته الخط الذى يحكم نشاط (حركة الجيش) كمنظمة، إن التضحية بالحركة فى أى ظرف ليست محل تفكير.

ولما كانت هذه «المنظمة» تحمل تصورًا سياسيًا محددًا فإن ذلك يضاعف من «الشعور بالذاتية» لدى المنظمة، ولما كان هذا التصور بالذات، تصورًا وطنيًا، أى ينصب على المسألة الوطنية أولاً إذن فإن قيمة «الحرص على الوطن» تصير متلبسة فى قيمة الحرص على المنظمة فتزيدها تركيزًا وتضفى عليها نوعًا من القداسة. ولما كانت المسألة الوطنية قد بقيت بدون حل حتى ١٩٥٢ بسبب فساد النظام القديم، إذن فإن هناك تطابقًا ينشأ - فى سيكولوجية المنظمة

– بين حل المسألة الوطنية وبين إقصاء مؤسسات النظام السياسى القديم، أى أن هناك تطابقًا فى الذهن بين «الحركة «وبين» المجتمع» فتصير وكيلة عنه، وشيئًا فشيئًا تصير بديلاً عنه.

إن المنظمة تستطيل، بحكم سيكولوجيتها وإيديولوجيتها، فإذا بها البديل عن المنظمات الطبيعية للمجتمع، وإذا بها تفرض الوصاية على المجتمع من حيث أنها تمارس – من وجهة نظرها – حقها الطبيعى فى قيادة المجتمع، تلك القيادة المفتقدة، هنا تتجسم نظرية «الدور التاريخى» و«الرسالة» (ذات الطابع الميتافيزيقى) التى شغر مكانها منذ أمد بعيد فى انتظار «الفارس»، ويبلغ التعبير عن هذه الفكرة ذروته فى أوائل ١٩٥٤ فى «فلسفة الثورة» حين ذكر القائد الفعلى لحركة الجيش: (إن ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه، ولست أدرى لماذا يخيل إلىّ دائمًا أن فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورًا هائمًا على وجهه يبحث عن البطل الذى يقوم به).

هكذا تختلط «المنظمة» و«الوطن» و«المجتمع» و«الدور التاريخى» فيصير الجميع – فى فكر الحركة – أمرًا واحدًا: إن حركة الجيش لا بد أن تبقى على نفسها كمنظمة، بأن تتحول من منظمة عسكرية انتهى مبررها إلى منظمة سياسية قد صار لها الآن ما يبررها ثم أنها هى – بحكم كفاءتها – هى التى تملك التصدى لحل المسألة الوطنية، وترتيبًا على ذلك – فإنها تصير نائبة عن المجتمع وقائدة له، فتصوغ له النظام الاجتماعى الذى تراه ملائمًا له، وهو نظام الوسط: حرب على الاستعمار القديم ورؤوس الطبقة الكولونيالية، وحرب أيضًا على التحرك المستقل لأكثر طبقات الشعب كدحًا وفقرًا وقهرًا. وانعكاسًا للتطابق بين المنظمة والوطن والمجتمع، تجئ صياغة حركة الجيش لنظام الحكم وتنظيم السياسة، أى النظام السياسى، علاقة القوة وعلاقة المشاركة، صياغة تتطابق فيها بدورها حركة الجيش مع النظام السياسي، فتصير هى نفسها نظامًا سياسيًا: يحكم ويسوس، أى يملك ناصية القوة، ويصطنع «وهم» مشاركته هو فى ممارسة القوة، هذا الوهم هو تنظيمات السلطة فى العمل السياسي، التى تبنيها تباعًا، كلما فشل أحدها أقامت آخر..

ومن هذه الممارسة رباعية الأضلاع (منظمة تضحى وطنًا ومجتمعًا فنظامًا) تقيم وحدة سكونية فى الوجود الاجتماعى ككل، فالكل فى واحد، هذا الواحد هو هى، ولكن لما كانت هى فى الواقع ليست كذلك، أى ليست اختزالاً للكل، إذن فإنها فى الواقع إحدى «القوى» وقد استوعبت الأخريات، امتصتها، ولكنها وهى تتربع من فوق لتحكم الكل، فى أسفل، تتمركز حول ذاتها شيئًا فشيئًا، وتضع عبر ممارستها لقيادة الكل (السيطرة السياسية) وجودًا اجتماعيًا

لنفسها ، إن القوة السياسية قد أخذت تصوغ وتصاغ كقوة اجتماعية، اقتصادية، لقد أخذت تتحول إلى طبقة.

وعادة، فى أوربا، كانت علاقة الثروة تصنع الطبقات، ولكن فى تجربة ٢٣ يوليو (هل نقول: فى تجربة الشرق؟) صارت علاقة «القوة» تصنع هذه الطبقات. من السلطة إلى الاقتصاد الاجتماعى، هذا هو خط الحراك الاجتماعى، بينما فى التجارب الكلاسيكية كان يبدأ الحراك من الاقتصاد إلى السلطة، السلطة. عندنا صارت بذاتها واقعة مركزية «اقتصادية - اجتماعية».

وهكذا من حول «علاقة السيطرة» أخذت حركة الجيش تبنى وجودًا اجتماعيًا متميزًا بالثروة والسطوة، وأخذت مصالحها تتحو بها نحوًا طبقيًا: طبقة من حول السلطة، شيئًا فشيئًا، فلا غرو أن حاربت من أجل وجودها فى السلطة، الذى هو أساس وجودها الاجتماعى المستحدث إذن، لا غرو أن حاربت، وحاربت عناصرها القيادية فى الصف الأول والثانى، فى بسالة استراتيجية وتكتيكية منقطعة النظير.

ولكن كيف كان وضع حركة الجيش فى نسيجها الداخلى وهى تخوض هذه المعركة المصيرية ضد أعدائها؟، إن هذا ينقلنا إلى بحث تناقضاتها الداخلية، التناقض فى داخل الوحدة دائمًا: قانون الديالكتيك.

المطلب الثانى: علاقة التناقض داخل حركة الجيش

وهنا نلاحظ على تشكيل حركة الجيش ما يلى:

أولاً : أنه تشكيل غير متجانس فكريًا، نظرًا لعدم تجانس جهازه الضارب ابتداءً أى تنظيم الضباط الأحرار. ونظرًا لأن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار كانت قد جمعت من قبل قيامها بالحركة كافة الاتجاهات السياسية بدءً من الإخوان المسلمين (عبدالمنعم عبدالرؤوف) ومرورًا بالاتجاه الوطنى الذى لا يحمل مضمونًا اجتماعيًا حاسمًا (أغلب أعضاء الهيئة) ثم الاتجاه الوطنى ذى البعد الاجتماعى (جمال عبدالناصر على وجه التحديد) وانتهاء بالاتجاه الاشتراكى الماركسى (خالد محيى الدين)، فإن تشكيل حركة الجيش، فى قمته الممثلة بمجلس قيادة الثورة، قد ظل يحمل نفس الطابع: ففى اليمين كان هناك جمال سالم وعبدالمنعم أمين (وكان عبدالمنعم عبدالرؤوف قد أقصى قبل الحركة) وفى اليسار انضم يوسف صديق إلى المجلس فى أول أيام الحركة فصار على اليسار اثنان، وفى الوسط بقى أغلب أعضاء المجلس مع تميز جمال عبدالناصر عنهم بالأفق الاجتماعى الأوضح.

ثانيًا : إن تشكيل حركة الجيش لم يكن متجانسًا من الناحية العضوية - فإن أطرافه الثلاثة (الصف الأول - الصف الثانى - محمد نجيب) كانت تفرقها التناقضات التى ولدتها «واقعة» السلطة. ورغم اتفاق هذه الأطراف على الرؤية السياسية العامة، إلا أن التناقضات المصلحية كانت تنخر فى جسد التشكيل: فمن جهه أولى لقد مضى ضباط الصف الأول (مجلس قيادة الثورة) يمارسون السلطة والنشاط السياسى بعيدًا عن تنظيم الضباط الأحرار، الأصلى وأخذت اجتماعات هذا التنظيم - وهى المظهر الشكلى لوجوده - تتباطأ ثم تقريبًا تتلاشى، وتحل محلها لقاءات شخصية يديرها ضباط الصف الأول مع أعضاء وغير أعضاء تنظيم «الضباط الأحرار» «فيما يمكن تسميته «بالتنظيم الخاص»[1] - فهنا برز التناقض الأول بين مجلس قيادة الثورة وقاعدة الصف الثانى من الضباط الأحرار.

وبينما راح مجلس قيادة الثورة ينفرد بالسلطة بعيدًا عن الرقابة الجماعية الديمقراطية للتنظيم الذى قام بمخاطرة ليلة ٢٣ يوليو. فإن بعض أعضاء المجلس قد أخذ يغالى فى تحركه

---

(١) أحمد حمروش - قصة ثورة ٢٣ يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٢١٤.

الشخصى المستند إلى السلطة، وراحت التصرفات الخاصة لهذا البعض تثير تذمرًا فى وسط قواعد الأسلحة من الضباط. ولهذا طرحت بعض قواعد الصف الثانى، وذلك فى سلاح المدفعية بالذات، أن يكون تمثيل أسلحة الجيش فى مجلس قيادة الثورة بالانتخاب: وأخذت المطالبة صورة فيما بعد توحي بالتصاعد وذلك بإصدار ضباط المدفعية لمنشور خاص بهم، فقام المجلس فى ١٥ يناير ١٩٥٢ باعتقال ٢٥ ضابطًا من المدفعية وعلى رأسهم رشاد مهنا، ولما حاول البكباشى حسن الدمنهورى (من ضباط المشاه) فى ١٧ يناير الاتصال ببعض ضباط الفرسان للضغط من أجل الإفراج عن ضباط المدفعية، قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل محكمة خاصة حكمت عليه بالإعدام فى ١٩ يناير - ونفذ الحكم.

فهنا نشأ التناقض الثانى بين مجلس قيادة الثورة والصف الثانى من داخل ومن خارج الضباط الأحرار.

ونظرًا لاحتضان مجلس قيادة الثورة لضباط من الصف الثانى، على أساس شخصى، لا على أساس الانتماء الفكرى أو الاجتماعى، لذلك كان تمثيل بعض قطاعات الجيش فى أجهزة السلطة العليا غير متكافئ مع تمثيل القطاعات الأخرى: فلم يكن سلاح الفرسان ممثلاً فى الفترة الأولى بغير خالد محيى الدين - فى مجلس القيادة - كما لم تكن حامية الإسكندرية ممثلة بأحد، فهنا نشأ تناقض ثابت، ذو أصول سيكولوجية ومصلحية، بين أسلحة الجيش وبعضها البعض. وبواسطة احتضان مجلس قيادة الثورة، لتلك الفئات الخاصة من ضباط الصف الثانى، فإن المجلس راح يؤمن بواسطتهم ولاء أغلب أسلحة الجيش، كما راح يمارس بهم نفوذًا سياسيًا داخل الجيش مواليًا للمجلس فى مواجهة رئيس المجلس محمد نجيب، كما راح يمارس بواسطتهم نفوذًا سياسيًا فى الوزارات المدنية فيما يشبه «حكومة الظل». وقد غذى من هذا الاتجاه قيام جمال عبدالناصر بعقد اجتماعات لمجلس قيادة الثورة فى غيبة محمد نجيب واتخاذ قرارات لا يعلم بها نجيب إلا من الصحف، فهنا أخذ ينشأ تناقض أخيرًا بين مجلس قيادة الثورة ومعه قواعد مختارة من الصف الثانى، وبين اللواء نجيب.

ثالثًا: عدم التجانس الحركى: وهذه هى المحصلة للتناقضات الفكرية والعضوية داخل حركة الجيش:

من جهة أولى، لقد كان هناك فى بداية الحركة (من يوليو ٥٢ حتى يناير ٥٣) تناقض فى الرؤية السياسية بين العضوين الماركسيين فى مجلس قيادة الثورة (خالد محيى الدين ويوسف

صديق) وبين سائر أعضاء المجلس بما فيهم الرئيس اللواء محمد نجيب: فبينما كان يطالب العضوان بالاعتراف بشرعية دستور ١٩٢٣ وبضرورة دعوة البرلمان القديم لممارسة سلطاته، وبإقامة جبهة وطنية ديمقراطية من القوى السياسية الفاعلة قبل الحركة، فإن سائر أعضاء المجلس - بمن فيهم اللواء نجيب - كان يرى ضرورة أن تتحول الحركة إلى نظام: أى أن يحكم الجيش. وكان موقف جمال عبدالناصر («كقائد سياسى» يحدد موقفه طبقًا لما يفصح عنه مدى نضج الظروف الموضوعية والذاتية) يتبنى اتجاهًا رافضا للحكم المباشر لحركة الجيش (نظرًا لاعتقاده حينئذ أن الظرف لم يكن مهيأ بعد للتنفيذ الكامل لذلك المطلب) ولكنه لا يصل إلى حد التفكير فى إقامة نظام ليبرالى.

وفى يناير ٥٣ حدثت - كما أسلفنا - واقعتان رئيسيتان: أولاهما على مستوى حركة الجيش (متمثلة فى تمرد سلاح المدفعية) وثانيتهما على المستوى المدنى وهى تصاعد التناقض بين مجلس قيادة الثورة والأحزاب السياسية رغم التزامها بقانون تنظيم الأحزاب، وقد تمت تصفية التناقض الأول باعتقال ضباط المدفعية فى ١٥ يناير ٥٣، وتصفية التناقض الثانى بحل الأحزاب فى ١٦ يناير. وتبعتهما - كنتيجة لهما - استقالة يوسف صديق ثم نفيه إلى سويسرا فى مارس ١٩٥٣. وقد انتقل جمال عبدالناصر حينئذ إلى صف الغالبية بما فيها محمد نجيب: وذلك بتحويل حركة الجيش إلى نظام سياسى، بما يتضمنه من مزيد من تقييد الحركة السياسية. ولكن توجه حركة الجيش إلى إقامة نظامها السياسى، أى انخراطها فى معمعان السيطرة على السلطة، واستنفارها لجميع قواها فى هذا الشأن، قد بدأ يثير التناقضات بين أطراف الحركة نفسها: لقد راح اللواء نجيب - مسلحًا بثقة الجماهير - يتولى مزيدًا من السلطات الدستورية فى المستوى الأعلى: بدءًا من إلغاء دستور ٢٣ فى ١٠ ديسمبر ٥٢، وما تلاه من إجراءات دستورية، وذلك على النحو الذى أسبق أن أوضحنا.

وفى المقابل، راح مجلس قيادة الثورة يتسلح «بالممارسة الفعلية للسلطة»: فيؤمن مواقعه فى القوات المسلحة وأجهزة الأمن، كما يحاول كسب ثقة الجماهير.

تحليل وتركيب:

والآن إذا عدنا إلى تأمل علاقة الوحدة وعلاقة التناقض داخل «حركة الجيش» لوجدنا ما يلى:

إن حركة الجيش قد دخلت معركة الحكم، سعيًا إلى إقامة نظام سياسى خاص بها، وقد سعت رويدًا رويدًا وفى خطوات متدرجة استعرضناها سابقًا، لتحقيق ذلك. غير أن (موازين القوى) داخل حركة الجيش أثناء سعيها إلى الحكم قد أخذت فى الاهتزاز نتيجة لأوضاع التناقضات الفكرية والعضوية والحركية فى داخل حركة الجيش، وقد انتهت الموازين الجديدة إلى إحداث انشقاق فى داخل الحركة، لعله تطبيق لظاهرة «تشرذم النخبة» Fragmentation of elite فانقسمت الحركة إلى مجموعتين رئيسيتين لكل منهما اتجاهها السياسى العام:

المجموعة الأولى تضم طرفين: «مجلس قيادة الثورة» - أى الصف الأول، ثم جمهرة الصف الثانى من ضباط الحركة، ويتبنى مطلب الاستمرار بحركة الجيش سياسيًا، لإقامة نظامها السياسى. وكان هذا تعبيرًا طبيعيًا عن كون تلك المجموعة هى الجهاز العصبى نفسه لحركة الجيش بتصوراتها الفكرية وبمصالحها الاجتماعية المستجدة، فضلاً عن أنها وقد خططت للحركة ونفذتها فقد رأت أنها صاحبة الحق الطبيعى فى الاستمرار بها.

والمجموعة الثانية: تشكلت من أطراف ثلاثة: أولاً اللواء نجيب الذى أعطته صلته بالجماهير وبالسودان، وببعض الضباط الأحرار (القائمقام أحمد شوقى قائد حامية القاهرة مثلاً) بالإضافة إلى ماضيه الوطنى ودوره المتواضع فى حركة الضباط الأحرار قبيل تنفيذ ٢٣ يوليو - أعطته كل تلك العوامل أملاً، ووهمًا بالقدرة، على الانفراد بالسلطة فى وجه المجموعة المتجانسة (مجلس قيادة الثورة).

والطرف الثانى ينطلق من اعتبارات فكرية وسياسية أساسًا وقد تمثل فى العضو الماركسى بمجلس قيادة الثورة (خالد محيى الدين) والذى كان محورًا لتجمع بعض الضباط الآخرين حول محمد نجيب (ثروت عكاشة - أحمد حمروش.. مثلاً) إلى جانب موقف يوسف صديق - من خارج السلطة.

وقد كان مطلب هذا الطرف هو العودة إلى الشرعية الدستورية لما قبل ١٩٥٢، على أساس البرلمانية والحرية الحزبية، وذلك لإطلاق حرية الحركة لقوى اليسار فى المجتمع، وقد التقى هذا المطلب، فى التحليل الأخير ورغم اختلاف الدوافع، مع مطلب محمد نجيب بعودة البرلمانية والحزبية.

أما الطرف الثالث فهو جماعة الضباط التى لم تمثل فى السلطة الجديدة لحركة الجيش، والتى كانت ترى فى حكم مجلس قيادة الثورة، نوعًا من الديكتاتورية الجديدة، وقد تمثل هذا

الموقف ١٩٥٤ فى «سلاح الفرسان» - المدرعات - بعد أن كانت قد تمت تصفية تمرد المدفعية فى يناير ٥٣.

وهكذا.. إن تكتل حركة الجيش المتمركز من حول مجلس قيادة الثورة والصف الثانى، قد تعرض أخيرًا لتشقق كبير: فكريًا (خالد محيى الدين) وعضويًا (سلاح الفرسان) وحركيًا (محمد نجيب). وصار القطب الذى تتجمع من حوله حركة الانشقاق هو محمد نجيب: لسلطاته الدستورية، ونفوذه الجماهيرى. وأخذ محمد نجيب ينتقل - منذ أواخر عام ٥٣ - من موقف (تدعيم الدور السياسى للجيش وإلغاء الأحزاب) إلى موقف (تصفية الدور السياسى لحركة الجيش.. أى عودته إلى ثكناته) - وكان البديل الذى قدمه هو: إقامة الشرعية القانونية وعلى أساس: البرلمانية والحزبية.

وإن مصلحة محمد نجيب فى تصفية حركة الجيش وطليعتها مجلس قيادة الثورة قد تطابقت مع مصلحة القوى السياسية التى صفّتها حركة الجيش وطليعتها. فأخذ الطرفان: نجيب و«القوى السياسية» يناديان بمطلب مشترك: الحرية: وهو ما كان يعنى حريتها بالذات، حريتها التى سلبتها إياها حركة الجيش الفتية.

وقد أخذت حركة الجيش - وطليعتها مجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبدالناصر - تسعى إلى استخلاص السلطة لنفسها من يد محمد نجيب، مركز التشقق التدريجى والانشقاق، فكان أن قطعت جولات متتابعة فى صراعها ضده: وقد بدأت بمحاولة كسب ثقة الجماهير وخاصة من خلال طرح قانون الإصلاح الزراعى كإنجاز اجتماعى جماهيرى، وتصوير التحرك المناوئ للمجلس على أنه يستهدف القضاء على الإنجازات الجديدة والعودة إلى النظام الاجتماعى القديم. وفى ١٩ يونيو ٥٣ فرض جمال عبدالناصر - بإجماع المجلس - على محمد نجيب، تعيين عبدالحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة. فكان ذلك أول قرار يصدره نجيب بعد إعلانه رئيسًا للجمهورية فى ١٨ يونيو - وبعدها صار تعيين قادة كافة الأسلحة فى الجيش يتم بواسطة القائد العام عبدالحكيم عامر، وصار جمال عبدالناصر مسيطرًا على القوات المسلحة من خلال عبدالحكيم.

ويلفت النظر أنه فى نفس الوقت تقريبًا - أى منتصف ١٩٥٣ - اقترح محمد نجيب (أن يفسح لى جمال عبدالناصر المجال كيما أصرف الأمور لسنوات معدودة إلى أن يكتسب الخبرة الضرورية له كيما يخلفنى فى الحكم).

وردت الحركة والمجلس وقائدهما الفعلى فى ١٥ أكتوبر ٥٣ بأن تم تفويض جمال ممارسة سلطات مجلس قيادة الثورة فى حالة عدم انعقاده. مع تفرغه لمنصب نائب رئيس الوزراء على أن يساعده زكريا محيى الدين وزيرًا للداخلية (وكان جمال يتولاها) وجمال سالم وزيرًا

للمواصلات، وتمت هذه التعديلات رغم اعتراض محمد نجيب عليها بل لقد باشر جمال وزكريا العمل دون حلف اليمين أمام نجيب[1]. ورد محمد نجيب على ذلك بأن لجأ إلى مغازلة القوى السياسية القديمة - سنده الحقيقى فى الظروف الجديدة: فبدأ الاتصال فى ديسمبر ٥٣ بين محمد نجيب وأكبر قوة سياسية حينئذ: الإخوان المسلمين[2]، رغم عدم موافقتهم على عودة الحريات الحزبية والبرلمانية.

ولكن واصلت الحركة والمجلس وقائدهما الفعلى امتلاك زمام المبادرة ضد نجيب والقوى السياسية القديمة (وكانت قد سيطرت بالمبادرات السابقة على كل من القوات المسلحة والداخلية والوزارات الرئيسية - كما كانت قد صفت الملاك الكبار وألغت الأحزاب السياسية) فأصدرت أخيرًا - رغم معارضة نجيب - قرار حل جماعة الإخوان المسلمين فى ١٥ فبراير ٥٤، وكانت هذه هى القشة التى قصمت ظهر البعير، كما يقولون. وبتعبير أدق، كانت هى «المناسبة» التى انفجر فيها الصراع أخيرًا، ولم تكن هى بذاتها «السبب».

فى أعقابها، قام محمد نجيب باستخدام سلاح فتاك لأول مرة - هو سلاح «المناورة العكسية» أو «التوريط» - ونقصد الإتيان بحركة تكتيكية مفاجئة ليست مقصودة فى حد ذاتها، وإنما مقصود بها إحداث أثر عكسى مضاد، وقد كان هذا السلاح هو «الاستقالة».

وفى ٢٣ فبراير ٥٤، قدم محمد نجيب استقالته من جميع مناصبه، ويومًا ما فى منتصف ٥٣، تنبأ محمد نجيب بأن استقالته، فى أى لحظة، يمكن أن تحدث أزمة، حين قال فى كتابه «مصير مصر» بعد أن تحدث عن اقتراحه السابق بأن يتخلى جمال عبدالناصر له عن السلطة لعدة سنوات حتى يكتسب الخبرة (ولقد أكدت له أننى سوف أستقيل عند ذلك لمصلحته بكل سرور وإلا - كما قلت له - فإننى مضطر للاستقالة فى الحال، حتى لو تسبب ذلك فى إحداث أزمة»[3].

وبالفعل، لقد تسببت استقالة محمد نجيب أخيرًا فى ٢٣ فبراير ٥٤، فى إحداث أزمة خطيرة وشاملة هى ما اصطلح على تسميتها (أزمة مارس ١٩٥٤). فكيف جرت أحداث هذه الأزمة؟ هذا ما نتناوله فى المبحث الثانى.

---

(١) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، دار الكتاب النموذجى، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٨٠.

(٢) محمد نجيب، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٣) عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق، ص٨٨.

المبحث الثانى
مسلسل أزمة مارس
الجوهر... والمظهر

حتى ١٥ فبراير ١٩٥٤ كانت حركة الجيش وطليعتها مجلس قيادة الثورة - بقيادة جمال عبدالناصر - قد أزاحت وصفّت العقبات الرئيسية التى تحول دون إكمال مسيرتها فى بناء نظام سياسى قائم على سيطرة الانتلجنسيا العسكرية من البورجوازية الصغيرة.

لقد كانت قد أزاحت الملك، وأزاحت نفوذ كبار الملاك - وأزاحت الأحزاب.. وكانت تصفيتها لهذه العقبات تتم بشكل تدريجى، ينم عن عقل مدبر من ورائها يمزج بين التصور الفكرى المسبق وبين تطور أحداث الواقع غير المفترض سلفًا بالطبع.

لقد تمت تصفية النظام الملكى عبر خطوات: طرد الملك، الوصاية على العرش، إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية. وتمت تصفية نفوذ الملاك الكبار بإصدار قانون الإصلاح الزراعى وإلغاء الرتب والألقاب وإصدار قانون منع الفصل التعسفى للعمال.

وتمت تصفية الأحزاب السياسية بالآثار الاجتماعية والسياسية لقانون الإصلاح الزراعى، ودعوة التطهير، ثم قانون تنظيم الأحزاب، وأخيرًا قانون حل الأحزاب السياسية.

وبالمثل أيضًا فقد تمت تدريجيًا تصفية جماعة الإخوان المسلمين. أولاً حين اعتبرت حزبًا سياسيًا ينطبق عليه قانون تنظيم الأحزاب، ثم ثانيًا حين اعتبرت جماعة دينية حتى لا ينطبق عليها قانون حل الأحزاب. ثم انفردت بها أخيرًا فأصدرت قرار حل جماعة الإخوان المسلمين فى ١٥ فبراير ٥٤.

وفى مقابل هذه التصفيات جميعًا، كانت حركة الجيش تؤسس مواقفها الإيجابية فى السلطة:

من الناحية الدستورية بإلغاء الدستور القديم ثم إعلان دستور فترة الانتقال ثم إعلان الجمهورية.

ومن الناحية السياسية بإعلان هيئة التحرير.

ومن الناحية الفعلية بالسيطرة على الجيش والشرطة والوزارات المدنية الرئيسية.

سارت حركة الجيش إذن وفق خطة متدرجة: إيجابًا وسلبًا، صوب هدف مرسوم: إقامة نظام سياسى لحركة الجيش، ولكنها حتى ذلك الوقت - منتصف فبراير ٥٤ - رأت أن تصفية العقبات السلبية، وتأسيس الأوضاع الإيجابية يتهدده أمران:

أولاً : مخلفات الأوضاع القديمة، رغم تصفيتها عضويًا.

ثانيًا: الرمز المهدد لحركة الجيش داخل الأوضاع المؤسسة الجديدة: أى محمد نجيب - ويقول محمد نجيب بصراحة يحسد عليها فى كتابه «كلمتى للتاريخ» (كان رأيى إنهاء الحكم العسكرى الحالى وعودة الجيش إلى ثكناته، وإقامة الحياة الديمقراطية البرلمانية وعودة الأحزاب).

وهكذا انتهت حركة الجيش، وهى بسبيل بناء سلطتها السياسية، إلى أن إتمام السيطرة على هذه السلطة يصارعه نفوذ باق من القديم، ونفوذ صاعد - عجوز - من الرمز الجديد، وأخذ المعسكران يتواجهان:

* قام الرمز بحركة مناورة عكسية ليستنفر قوى (القديم) التى صفيت، وليجهزا معًا - ومع الجماهير البسيطة - على «سلطة حركة الجيش». وقد تمثلت هذه المناورة فى الاستقالة.

* أما حركة الجيش، فقد رأت فى هذه المناورة فرصة ثمينة للإجهاز أخيرًا على المعسكر المعادى لسلطتها. لقد قبل مجلس الثورة الاستقالة، التقط القفاز، وفى سرعة سريعة أخذت أحداث «المباراة السياسية المصيرية» تتلاحق على مدى أكثر من شهر حتى حسمت فى النهاية، وقررت مستقبل النظام السياسى لمصر. ورغم أنها كانت الجولة الأخيرة من جولات الصراع بين سيطرة حركة الجيش وبين أعدائها إلا أنها كانت أعنفها جميعًا وأخطرها، لأنها اختزلتها جميعًا: فقد تواجهت فيها كافة الأطراف التى شاركت فى الجولات السابقة عليها، دفعة واحدة.

فماذا جرى: ما هو مسلسل الأحداث وما دلالاتها؟

أولاً : عقب استقالة محمد نجيب فى ٢٣ فبراير ٥٤ صدق حدس محمد نجيب، الذى كان يرتكز كما قلنا على مكانته الجماهيرية من جهة وسلطاته الدستورية من جهة أخرى، ويستند على التأييد الصريح من القوى السياسية القديمة، وقد تحركت هذه المرتكزات بالفعل فى اتجاهين:

(١) فى اتجاه الشارع: حيث قامت بعض المظاهرات المتفرقة تأييدًا لنجيب.

(٢) فى الجيش: فى سلاح الفرسان على وجه التحديد، فقد عقد ضباط السلاح اجتماعًا صاخبًا حضره جمال عبدالناصر، وطالب الضباط بعودة محمد نجيب، على حد تعبيرهم، خوفًا من أن يقوم نظام أوتوقراطية عسكرية لمجلس الثورة، محل أوتوقراطية النظام الملكى القديم، وكانت هذه إشارة واضحة لجمال عبدالناصر أن الجيش يمكن أن ينشق، وأن دعامة حركة الجيش - وحدتها - فى سبيلها إلى الزوال.

وفى هذه اللحظة تجلت المقدرة التكتيكية لجمال عبدالناصر كقائد سياسى: ومن أهم خصائص هذه المقدرة أنه يصوغ تكتيكاته «للموقف» حسب موازين القوى السائدة فى «الوقت» الذى يتحرك فيه ذلك الموقف، وقد ألهمه حسه القيادى ذاك، بضرورة الاستجابة فورًا لمطلب

ضباط الفرسان ليس بوحى الاقتناع بصحة هذا المطلب، وإنما تفاديًا مؤقتًا لأزمة قد تنشب، وكسبًا للوقت، حتى يعود أكثر مقدرة على خوض جولة قادمة من الصراع. وبالفعل فقد عقد جمال اجتماعًا لمجلس قيادة الثورة فى نفس الليلة، ليلة ٢٥ فبراير (وفى ذات الوقت: وبدافع معاكس تلقائى، قام أحد ضباط الصف الثانى وهو قائد حرس محمد نجيب، اليوزباشى عبدالمحسن أبو النور، بتغيير الحرس وتحديد إقامة محمد نجيب).

وقبيل الفجر عاد جمال عبدالناصر إلى ضباط الفرسان وأبلغهم قرارات المجلس - وعلى الأصح: وعوده - وهى: تنحى مجلس قيادة الثورة، عودة الجيش إلى ثكناته، عودة محمد نجيب، تولى خالد محيى الدين رئاسة الوزارة.

وقام خالد محيى الدين بإبلاغ محمد نجيب بهذه القرارات فى نفس الليلة فى منزله بالزيتون. ولكن محمد نجيب الذى استخدم سلاح «المناورة العكسية» قد تفوق عليه جمال عبدالناصر فى استخدام نفس السلاح وطوره إلى مدى أعمق بحيث تأخذ «المناورة العكسية» صورة «التوريط الحدى Dilemma». وتطبيقًا لذلك فإن جمال عبدالناصر قد قصد من القرارات - الوعود - السابقة دفع الأمور، على مستوى الجيش والجماهير معًا، إلى الحافة: عن طريق الإيحاء بعودة محمد نجيب ومعه الشيوعية (خالد محيى الدين) وتصفية إنجاز حركة الجيش فى نظر العامة (الإصلاح الزراعى) وتصفية مكتسبات الضباط فى نظر الصف الثانى (المراكز الإدارية والاجتماعية الجديدة). وكان دفع الأمور على هذا النحو الإحراجى التوريطى الكبير، مقصودًا به إحداث أثر، من الناحية العملية، مضاد تمامًا لظاهر القرار من الناحية الشكلية: مقصودًا به الضغط وإثارة جماهير العامة، وضباط الصف الثانى، ليهب الجميع ضد عودة محمد نجيب.

ثانيًا: صدق حس جمال عبدالناصر هذه المرة، فتحرك ضباط الصف الثانى دفاعًا عن مكتسباتهم فى أحضان سلطة حركة الجيش، وقد تمثل ذلك فيما يلى:

١) تحرك بعض ضباط سلاح الطيران، قائد الجناح على صبرى وقائد الجناح وجيه أباظة، وأصدرا الأوامر بتحليق بعض الطائرات فوق سلاح الفرسان للضغط عليه.

٢) فى سلاح المدفعية: تحركت بعض عناصر المدفعية المضادة للدبابات ومدفعية الماكينة، وحاصرت سلاح الفرسان، واعتقلت بعضهم.

٣) تحرك قائد البوليس الحربى (أحمد أنور) حيث قام البوليس الحربى باعتقال ٤٠ ضابطًا من سلاح الفرسان[1].

(١) عبدالعظيم رمضان، عبدالناصر وأزمة مارس، فى مجلة «صباح الخير»، عدد ٤ مارس ١٩٧٦، الحلقة الثانية، ص٨ - ١٣.

ونتيجة لهذا التحرك، أحس مجلس قيادة الثورة أن ميزان القوى - داخل حركة الجيش - أخذ يميل لصالح المجلس وضد نجيب، بفضل تحرك ضباط الصف الثانى، خاصة وقد بلغ الأمر ببعض هؤلاء (اليوزباشى كمال رفعت) أن قام باعتقال محمد نجيب - لعدة ساعات - وبدون أوامر من المجلس، فى نفس الليلة التى أبلغ بها بقرارات مجلس الثورة الجديدة بعودته، بعد انصراف خالد محيى الدين من منزل نجيب.

لقد بدا الأمر وكأن قواعد حركة الجيش، والتى استفادت وتستفيد من بناء النظام السياسى الجديد، قد فرضت العدول عن قرار المجلس بعودة نجيب.

ثالثًا: ولكن الطرف الآخر، وقد أحس بالمخطط الذى تدبره قواعد الحركة، أخذ فى التحرك المضاد:

(أ) وكانت القوة الرئيسية التى حسمت الموقف ها هنا هى جماعة (الإخوان المسلمين) أساسًا، إذ حركت المظاهرات الجماهيرية الصاخبة، والتى تصدى لها البوليس الحربى بالضرب، وأخذت تهدر فى طريقها من كوبرى قصر النيل إلى ميدان عابدين، ابتهاجًا واحتجاجًا، وخطب فيها محمد نجيب ثم دعا عبدالقادر عودة إلى الشرفة لتهدئة ثائرة المتظاهرين إثر الاعتداء عليهم.

(ب) أما على مستوى الجيش: فقد اعترض ضباط «حامية الإسكندرية» على قبول استقالة نجيب، ثم على اعتقال ضباط الفرسان، وأرسلوا وفدًا إلى مجلس قيادة الثورة للمطالبة بعودة محمد نجيب.

(جـ) وكانت هناك مجموعة من الضباط الأفراد مثل عاطف نصار وأحمد حمروش، وآمال المرصفى، قد أعلنت وقوفها أيضًا إلى جانب نجيب.

وبذلك كان الموقف على الصعيد الجماهيرى وعلى صعيد الجيش دافعًا إلى تحريك الأمور مرة أخرى فى صالح نجيب.

رابعًا: فى ٢٧ فبراير ٥٤ اجتمع مجلس قيادة الثورة - ومازالت تطن فى آذانه أصداء المظاهرات، وأصدر جملة قرارات كان فيها تأكيد لوعود عبدالناصر الشفوية لضباط الفرسان ليلة ٢٥ فبراير قبل اعتقالهم، وتضمنت ما يلى رسميًا:

١- دعوة محمد نجيب إلى رئاسة «الجمهورية البرلمانية المصرية». والمهم هنا الإشارة إلى صفة «البرلمانية».

٢-تأليف جمعية تأسيسية تقوم بوظيفة البرلمان مؤقتًا، وإقرار الدستور.

خامسًا : قرارات ٥ مارس:

كانت قرارات المجلس فى ٢٧ فبراير رد فعل، رد فعل لتحرك جبهة محمد نجيب، ولكن

أسلوب قيادة جمال عبدالناصر، القائم على «المبادرة» وعلى «التكتيك المنبثق من حالة موازين القوى الفعلية» وكذلك «المناورة العكسية بالتوريط الحدى»، إن هذا الأسلوب لم يكن ليرضى بالوقوف عند هذه القرارات: لقد كان جمال عبدالناصر - قيادة المجلس - يريد الانتقال من موقع رد الفعل إلى موقع الفعل - المبادرة. وقد اختار أن يكون «الفعل» متوازيًا مع موازين القوى القائمة جماهيريًا وجوهرها المطالبة بعودة الحريات الليبرالية، وكذلك اختار أن يكون ذلك «الفعل» أو «الأبعاد الليبرالية» مؤديًا لفرض آخر - ناتج تلقائيًا عن تنفيذ الفرض السابق، أى مؤديًا دور المناورة بالتوريط، مؤديًا، باختصار إلى عكسه.

وكان تجسيد هذه الأبعاد الثلاثة فى مبادرة ليبرالية إحراجية كبرى هى قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ - فما هذه القرارات؟ لقد تضمنت القرارات ما يلى:

(١) إلغاء الرقابة على الصحف.

(٢) إلغاء الأحكام العرفية (اعتبارًا من ١٨ يونيو ١٩٥٤).

(٣) تشكيل جمعية تأسيسية بطريقة الاقتراع العام المباشر (لم يكن بيان ٢٧ فبراير قد حدد طريقة التشكيل) ولكن بدون أحزاب.

(٤) تجتمع الجمعية التأسيسية يوم ٢٣ يوليو ٥٤ (لم يكن بيان ٢٧ فبراير قد حدد موعد اجتماع الجمعية التأسيسية).

فى هذه القرارات تجسيد للأبعاد الثلاثة، فهى أولاً مبادرة، ذلك أنه لم يكن هناك ضغط مباشر جديد على المجلس لإصدار هذه القرارات بالصورة التى صدرت بها. وهى لذلك ثانيًا، تكتيك متوافق مع اتجاه موازين القوى الجماهيرية، وهذه القرارات من جهة ثالثة إحراجية: فلم يكن مقصودًا فى الحقيقة تنفيذها، ومن الأدلة على ذلك أن هذه الفترة شهدت واحدة من أكبر حركات الاعتقالات فى تاريخ مصر الحديث - فمنذ ١٣ فبراير ٥٤ حتى ٢٥ مارس ٥٤ (أى فى مدة شهر واحد تقريبًا) بلغ عدد المعتقلين ١٤٢١ شخصًا. ونتيجة لإدراك القوى الأخرى أن هذه القرارات مقصود بها كسب الشارع مؤقتًا والتوريط، لذلك جرت فور صدورها محاولة انقلاب عسكرى ضد المجلس تشترك فيه المدفعية والفرسان، ولكن المحاولة لم تنفذ[1]، كما أن القوى السياسية الأخرى وخاصة المثقفون فى نقاباتهم المهنية، قد طالبت بعودة الجيش إلى ثكناته فورًا إذا كان صادقًا، وتشكيل حكومة مدنية خالصة.

سادسًا : قرار ٨ مارس:

ردًا على استفزازات القوى المضادة السابقة، قام مجلس الثورة بخطوة أخرى كمبادرة،

---

(١) عبدالعظيم رمضان - المرجع السابق.

ولكسب الشارع أيضًا، وأيضًا للتوريط، فصدر قرار المؤتمر المشترك، من مجلس الثورة ومجلس الوزراء - بإعادة كافة السلطات الدستورية إلى محمد نجيب فأسندت إليه رئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، إلي جانب منصب رئيس الجمهورية الذى كان قد تولاه مرة أخرى فى ٢٧ فبراير.

سابعًا: (ممارسة «٨ مارس - ٢٥ مارس»)

لقد منحت قرارات ٢٧ فبراير، ثم ٥ مارس، ثم ٨ مارس التكتيكية المجال رحبًا لممارسة نوع رائع من التفاعل الديمقراطى الخلاق: فقد صدقت القوى السياسية أو هى أقنعت نفسها بأن تصدق - بأن قرارات مجلس الثورة قرارات حقيقية، و قد سار مجلس الثورة فى هذه الفترة (السبعة عشر يومًا) على قدمين:

القدم الأولى: الإيحاء للقوى السياسية بأنه صادق فى تنفيذ قراراته، ولذلك أعلن عن بدء إقامة «الحزب الجمهورى» ليكون لسان حال الحركة، وأعلنت الصحف عن بدء إعداد (البرنامج الاشتراكى للحزب الجمهورى الجديد)[١] - كما صدرت قرارات بالإفراج عن بعض المعتقلين من قادة الأحزاب (فؤاد سراج الدين من الوفد - إبراهيم عبدالهادى عن الحزب السعدى).

القدم الثانية: مراقبة حركة القوى السياسية الأخرى. وقد أتاحت له قراراته (الديمقراطية) منظارًا بالغ الاتساع لمشاهدة تلك الحركة، على الطبيعة. وفى نفس الوقت واصل المجلس - كما رأينا - اعتقال قيادات أخرى للأحزاب.

أما عن خطة الجبهة الأخرى (الأحزاب - المهنيين - محمد نجيب) فقد اعتبرت بحق أن قرارات ٢٧ فبراير و٥ مارس و٨ مارس هى استجابة لمطالبها الساخنة، وإذن فلا يبقى إلا أن تواصل ضغطها، أن تضغط وتضغط، حتى يتحقق بالفعل النظام السياسى الذى ترتضيه: نظام قائم على البرلمانية والحزبية. ولقد اختلفت هذه القوى فيما بينها على محتوى البرلمانية والحزبية، ما بين مؤيد لإطلاق حرية الانتخاب البرلمانى بلا حدود، وكذلك لإطلاق حرية إعادة تكوين الأحزاب القديمة كما هى (قادة الأحزاب القديمة)[٢]، وما بين مؤيد لتقييد حق الانتخاب بما يضمن عدم تسرب العناصر المعادية لحركة التقدم الاجتماعى (خالد محيى الدين)[٣] مع تأليف حكومة مدنية تضمن حرية الانتخابات القادمة وإباحة كافة الأحزاب بما

---

(١) روز اليوسف - ٢٢ مارس ٥٤ (أسرار).

(٢) عبدالعظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر، مرجع سابق، ص٩٩.

(٣) انظر: خالد محيى الدين يروى أسرار أزمة مارس، فى مجلة: «الثقافة»، بغداد، عدد أيلول ١٩٧٥، ص ص ٥٦ - ٨١.

فيها الحزب الشيوعى (يوسف صديق)[1]، وما بين مؤيد لتكوين الأحزاب على أن تكون أحزابًا جديدة تمامًا.

على أنه رغم اختلاف هذه القوى فيما بينها، فإنها قد اتفقت على الخط الرئيسى لدعوتها وحركتها وهو: تصفية حركة الجيش، وهو ما يعنى الحيلولة بين حركة الجيش وبين تأسيس نظامها السياسى أصلاً، وقد تضمن ذلك، مطالب تفصيلية محددة منها[2]:

١- عودة الجيش إلى ثكناته.

٢- إعادة الحياة النيابية فورًا.

٣- إسقاط وزارة الثورة وتأليف وزارة مدنية.

٤- الإفراج عن المعتقلين.

ومن هذا البرنامج «المعارض» كانت خطة العمل واضحة: شرعية الأحزاب، الأحزاب تدخل الانتخابات لتكوين برلمان جديد، تنبثق عنه حكومة مدنية جديدة، وهكذا يقوم نظام حكم جديد، وهكذا باختصار تصفى «الحركة».

على أن مجلس الثورة كان يضمر أمرًا آخر، فهو إنما فجر حركة الجيش يوم ٢٣ يوليو لتغيير النظام السياسى القديم، فكيف يسمح له بالعودة من باب خلفى إذن؟.. لا سماح للنظام السياسى القديم بالعودة، ولتظل أيدى المجلس قابضة على أعنة السلطة الحقيقية حتى تجئ «اللحظة» الجماهيرية المناسبة لفرض الحل (الصحيح).

ويعبر محمد نجيب عن خيبة أمله أثناء فترة (٨ - ٢٥ مارس) رغم الاندفاعة الكبرى فيقول: (ورغم هذه الروح الجارفة التى سادت الشعب إلا أنى كنت أخشى من غيبة القوى السياسية التى تساند الديمقراطية، الأحزاب السياسية ملغاة، ونشاطها محظور وقياداتها معتقلة، وقد طالبت بعودة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية حتى تأخذ المعركة أبعادها الحقيقية..)[3].

وهكذا وضع محمد نجيب إصبعه على «الدمل»: الأحزاب السياسية مازالت ملغاه فى الواقع. ويضع محمد نجيب إصبعه على دمل آخر فيقول: (وقلت له (أى السنهورى) إنهم (أى ضباط المجلس) يعتمدون على قادة الوحدات فى القوات المسلحة الذين عينهم جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ليكونوا أتباعًا لهما والمفروض أن يعينوا بقرار جمهورى كما يجرى عليه الأمر فى نظم الجمهوريات البرلمانية)[4].

---

(١) مجلة «الطليعة»، القاهرة، أول أبريل ١٩٧٦، ص ص ٨٩ - ٩٠.

(٢) عبدالعظيم رمضان - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر، مرجع سابق ص ص ١٠١ - ١٠٢.

(٣) محمد نجيب، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٤) المرجع السابق ص٢٠٠.

- إذن، رغم الانتعاش (الديمقراطي) الواسع الذى جرى، فإن مفاتيح الوضع الشعبى (الأحزاب) وكذلك الوضع العسكرى (قادة الأسلحة) مازالت فى يد المجلس، وانطلاقًا من هذه الحقيقة راح المجلس يناور لإجهاض قرارات ٢٧ فبراير و٥ مارس، على النحو التالى:

أولاً: بدأت المناورة بعدم تحديد موعد فتح باب التسجيل فى جداول الانتخابات رغم أنه كان محددًا له يوم ١٥ مارس، وكذا عدم إعلان موعد محدد للانتخابات لتنفيذ قرارات ٥ مارس.

ثانيًا: فى ٢٠ مارس انعقد المؤتمر المشترك بعد أن انفجرت أربع قنابل فى القاهرة ولم يقبض على الفاعل فيها(١٩) وانتهت المناقشة إلى المفاضلة بين أن يستمر أعضاء المجلس فى السلطة أو يتخلوا عن السلطة، (وكان هذا تمهيدًا لمناورة عكسية كبرى سوف تجرى يوم ٢٥ مارس). وبتجربته مع المجلس يقول محمد نجيب فى هذه النقطة (وضعوا الأمور على طرفى نقيض، وهو ما لم أكن أبتغيه، فقد كنت أتلمس مرور الأيام فى سلام حتى نصل إلى انتخابات الجمعية التأسيسية، ومع ذلك فقد تم التصويت وفاز الرأى الثانى بأغلبية كبيرة ولمست أن خطة جديدة تدبر لتفجير الموقف)[1].

ثامنًا: قرارات ٢٥ مارس: المقدمات والنتائج

كان مجلس قيادة الثورة، كما رأينا، ورغم ظواهر الأمور المعاكسة جدًا، يقبض بيد من حديد على مفاتيح الوضع الشعبى والعسكرى، فالأحزاب ملغاة وقياداتها معتقلة، من جهة، والقوات المسلحة طوع بنانه وخاصة بعد اعتقال ضباط الفرسان، من جهة أخرى.

ولكن ما كان ينقص مجلس الثورة هو تأييد الجماهير العريضة. إنه لو ضمن تعاطف الشارع، فإنه يكون قد امتلك جميع أسلحة الموقف، ولن يكلفه إقصاء نجيب غير قصاصة ورق، وهكذا ركز المجلس على كسب الجماهير، الشارع، وكانت خطة المجلس فى هذا المجال ذات شقين: أحدهما سلبى والآخر إيجابى، وقد نفذ المجلس كليهما ببراعة منقطة النظير:

(أ) أما الشق السلبى فقد تمثل فى تحييد الإخوان المسلمين: وهذا إنجاز تاريخى بارز يذكر لجمال عبدالناصر على أنه شاهد على مقدرته التكتيكية العبقرية. لقد استهدف جمال عبدالناصر إحداث أكبر صدع فى جبهة (نجيب - الأحزاب - المهنيين) وذلك بإخراج الإخوان من الصف، ولو كانت قد تكررت مظاهرات ٢٦ فبراير التى سيرها الإخوان أمام قصر عابدين، إذن لكان مرجحًا أن يتخلى المجلس نهائيًا عن السلطة. ولتنفيذ خطة «تحييد الإخوان المسلمين» بادر جمال عبدالناصر بالإفراج عن قادتهم المعتقلين منذ ٢٦ فبراير، ثم زارهم فى

---

(١) المرجع نفسه ص٢٠٤.

السجن الحربى للترضية، وزار حسن الهضيبى فى منزله. وأخيرًا استغل الخلاف بينهم وبين باقى أطراف جبهة نجيب بشأن البرلمانية والحزبية: فقد كان الإخوان يعارضون عودة الأحزاب والبرلمان نظرًا لأن فيهما قضاء على النفوذ السياسى المرتقب للإخوان. ولقد كانوا فى الأصل يؤيدون بقاء السلطة السياسية للعسكريين ولكن بغير عبدالناصر، أى بوجود نجيب، فلما أن تغيرت الظروف وأحكم جمال عبدالناصر قبضته على الجيش واعتقل الفرسان وأخرج قادة الإخوان من السجن، اشترى الإخوان رضى عبدالناصر عنهم بالسكوت عليه فاتخذوا موقف الحياد بينه وبين نجيب فى آخر حلقة من حلقات الصراع بينهما، وهى الحلقة الحاسمة.

(٢) أما الشق الإيجابى، وهو تحريك الجماهير، فنذكر أن قد بدأ - تخطيطًا - بقرار المجلس فى ٢٠ مارس بالتخلى عن السلطة لنجيب، وكان هذا القرار كالعادة مقصودًا به تهيئة الجماهير للدفاع عن مكتسباتها الجديدة (الإصلاح الزراعى - منع الفصل التعسفى للعمال) بالدفاع عن جود واستمرار حركة الجيش.

وفى نفس الوقت قامت العناصر الموالية لمجلس الثورة بإثارة الجماهير عمليًا ضد الأحزاب بوصفها تجسيدًا لعودة أوضاع ما قبل ١٩٥٢ حتى ليذكر خالد محيى الدين[١] (حينما سافرت مع محمد نجيب والملك سعود إلى الإسكندرية فوجئت بوجود مظاهرات فى جميع المحطات تهاجم الأحزاب، لم تكن مظاهرات كبيرة، ولكنها كانت علامة).

واستكمالاً لهذا المخطط، قام مجلس قيادة الثورة بمخاطرة توريطية كبرى، فى اجتماعه يوم ٢٥ مارس، وذلك بإصدار القرارات الآتية، باقتراح جمال عبدالناصر:

١- يسمح بقيام الأحزاب.

٢- المجلس لا يؤلف حزبًا.

٣- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات.

٤- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابًا حرًا مباشرًا وتكون لها سلطة البرلمان كاملة.

٥- حل مجلس الثورة فى ٢٤ يوليو المقبل باعتبار الثورة قد انتهت[٢].

كانت هذه القرارات أكثر جذرية من قرارات ٥ مارس والتى لم تتضمن إجراء الانتخابات على أساس حزبى، وكانت فى حقيقتها «مناورة» أخيرة يستتفر بها مجلس الثورة «ضمائر» و«عواطف» الجماهير فى محاولة أخيرة مستميتة لإنهاء الصراع الضارى.

وما كادت القرارات تصدر حتى بادرت عناصر المجلس، فورًا، باستغلالها على صعيد الجيش وعلى صعيد الحركة العملية. ويقول خالد محيى الدين: (وبهذا ظهرت نوايا مجلس

(١) خالد محيى الدين يروى أسرار أزمة مارس فى مجلة: «الثقافة» العراقية. مرجع سابق.

(٢) محمد نجيب، مرجع سابق ص٢٠٩.

الثورة فى أنه لا يريد الاستمرار فى قرارات ٥ مارس الديمقراطية وأصدر قرارات ٢٥ مارس ليستغلها فيما بعد فى إثارة العمال وضباط الجيش).

أ) على صعيد الجيش: اشتد ضغط الضباط من مختلف الأسلحة (الطيران - المدفعية - المشاه) للعدول عن القرارات وتأكيد سلطة المجلس وتنحية نجيب - وقد عزز من ذلك كما يروى خالد محيى الدين أن الضباط كانوا يخشون لو تغير النظام فسوف تضيع امتيازاتهم[١]، وأن عبدالناصر كان يسيطر على أغلبية أسلحة الجيش[٢]، بل لقد تحرك المجلس داخل سلاح الفرسان لتأمينه فى صالح المجلس، كما ظهرت آراء جديدة فى حامية الإسكندرية تتخوف من عودة الأحزاب. ويقول خالد محيى الدين: (ولقد كان من نتيجة كل هذه العوامل علاوة على الظروف العامة والأسلوب الذى صدرت به قرارات ٢٥ مارس أن تغير اتجاه تفكير ضباط حامية الإسكندرية، وإزاء ذلك الوضع الذى شاهدته فى الإسكندرية، اتصلت بسلاح الفرسان من هناك فعلمت بأن هناك اجتماعًا فى سلاح الفرسان يضم ضباطًا من جميع أسلحة الجيش وأن الجميع سيلتزم برأى الأغلبية، وكان معنى ذلك بالطبع أن سلاح الفرسان سيلتزم برأى ضباط بقية الأسلحة، وأدركت أن الهدف من الاجتماع هو محاصرة ضباط الفرسان وإظهار أن الجيش اتخذ قرارًا بالتراجع عن قرارات ٥ مارس و٢٥ مارس)[٣].

ويؤكد محمد نجيب: (كنت واثقًا أن قوات الجيش الموالية لمجلس الثورة يمكن أن تتحرك لإطلاق الرصاص على أية هيئة إذا تعرضت خطتهم للفشل)[٤].

ب) على صعيد العمال: نعتقد أن عناصر مجلس الثورة وقد أدركت أن حسم الموقف السياسى جماهيريًا لا بد أن يتم فى المدن، وبالذات فى العاصمة، وأن الجهاز العصبى للمدن (من إنتاج وخدمات) يقع فى يد الطبقة العاملة، فإنها قد خططت لتطويع الطبقة العاملة لتحقيق السيطرة على العاصمة وسائر المدن.

وقد اختلفت الروايات بصدد دور العمال فى أزمة مارس اختلافًا بينًا، ولسنا هنا فى معرض سردها وكشف ثغرات كل منها، فهذه مهمة المؤرخين، كما أن ذلك متروك للتاريخ خاصة وأن شهوده - فى غالبيتهم - أحياء، ولا ننزه شهاداتهم عن الغرض. وليس هناك من وثائق دامغة فى أيدينا، فلا يبقى أمامنا إلا أن نستخلص «القاسم المشترك الأعظم» بين روايات الشهود، ففى ذلك ما يقطع الشك باليقين.

---

(١) خالد محيى الدين. مرجع سابق ص٦٩.

(٢) محمد نجيب، مرجع سابق ص٢٠٩.

(٣) خالد محيى الدين، ص ص ٧٤ - ٧٥.

ولذلك سوف نغض النظر عن التساؤلات الكثيرة التى تناولها الباحثون فى الفترة الأخيرة مثل: أيهما سبق بالاتصال بالعمال: نجيب أم عبدالناصر؟ وهل شارك يوسف صديق فى الاتصالات؟ وهل اشترك صاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد عمال النقل المشترك فى التخطيط للإضراب كما تم أم أنه لم يشترك فى التخطيط وإنما أبلغه كامل العقيلى بالخطة ونفذها؟ أم أنه لم يخطط وكذلك لم ينفذ وإنما سرق الإضراب منه محمدى عبدالقادر بعد وصول المظاهرة إلى مبنى مجلس الوزراء؟ وهل كانت المظاهرات عمالية خالصة أم اشترك فيها أفراد من هيئة التحرير (بواسطة أحمد طعيمة مدير النقابات فى الهيئة) ومن مديرية التحرير (بواسطة مجدى حسنين) ومن الحرس الوطنى (بواسطة كمال الدين حسين) ومن جنود البوليس الحربى بملابس مدنية (بواسطة الصاغ أحمد أنور) ومن أفراد منظمات الشباب (بواسطة الصاغ وحيد جودة رمضان) بل ومن البوليس (بواسطة زكريا محيى الدين).

سوف نغض النظر عن أمثال هذه التساؤلات جميعًا - ونركز على القاسم المشترك وهو أن أحمد طعيمه (مدير النقابات فى هيئة التحرير) قد استدعى القيادات العمالية إلى مبنى هيئة التحرير يوم الجمعة ٢٦ مارس ٥٤ وأبلغهم بقرار مجلس الثورة بعودة الجيش إلى ثكناته وانتهاء الثورة، وأن اتصالاً تم فى لحظة ما، بصاوى أحمد صاوى لتنفيذ إضراب عمال النقل بمدينة القاهرة ، وأن اتفاقًا تم مع دار الإذاعة لتذيع بيانات الإضراب (بل لقد أخذت فى إذاعة قرارات النقابات بالإضراب حتى من قبل اتخاذها فعلاً) وأنه قد حدث اتصال بين طعيمة وجمال عبدالناصر قبل تنفيذ الإضراب لأخذ رأيه فى الخطة، كل ذلك ثابت على ألسنة الجميع: فهل بعد ذلك شك فى أن مجلس قيادة الثورة قد وضع فى اعتباره مسألة تحريك العمال وأنه عمل على وضعها موضع التنفيذ؟ وأيًا كانت الاعتبارات السابقة على الإضراب، فلقد تم تنفيذه اعتبارًا من يوم ٢٧ مارس، وترتب عليه شلل حركة المواصلات فى العاصمة تمامًا، واتصالاتها بالمدن الأخرى، وصار واضحًا أن عودة الحياة إلى العاصمة مرهون بإلغاء قرارات ٢٥ مارس..!!

ونلاحظ هنا أن مظاهرات العمال قد عادت ودعمت موقف المجلس داخل أسلحة الجيش (حتى لقد اجتمع الضباط يوم ٢٧ مارس واتخذوا قرارات بإلغاء قرارات ٥ مارس و٢٥ مارس وبالاعتصام فى ثكناتهم إلى أن تلقى هذه القرارات وحملوا مجلس الثورة مسئولية ما يقع من حوادث إذا لم تجب مطالبهم، أما الضباط الموالون لمحمد نجيب فبعضهم لاذ بالفرار مثل القائمقام أحمد شوقى الذى لجأ إلى قصر الطاهرة حيث يقيم الملك سعود ضيف مصر فى ذلك الوقت للاحتماء به)[1].

(١) عبدالعظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر، مرجع سابق، ص١١٤.

وهكذا صارت كل من جبهة الجيش وجبهة الجماهير فى قبضة مجلس قيادة الثورة، ويروى خالد محيى الدين معقبًا على مظاهرات العمال وموقف الضباط: (وتأكد لدى وجود مخطط وأن بقية أعضاء مجلس الثورة استطاعوا أن يأخذوا الكرة بأيديهم، فالقوى التى كانت تقف مع الديمقراطية فى الجيش محاصرة، وجهاز السلطة قادر أن يحرك الجماهير فى اتجاه معاد للديمقراطية)[1].

ولقد كان ذلك تمهيدًا، لصدور قرارات ٢٩ مارس.

تاسعًا: قرارات ٢٩ مارس

لما صار واضحًا أن ميزان القوى الشعبى والعسكرى، قد آل إلى صف مجلس قيادة الثورة، واتت المجلس الجرأة على أن يفصح عن خطته السياسية فقرر مساء ٢٩ مارس ما يلى:

(١) إرجاء تنفيذ قرارات ٥ مارس و٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال.

(٢) تشكيل مجلس وطنى استشارى (!!).

ويقول محمد نجيب: (والغريب أن جمال عبدالناصر وصلاح سالم وكمال حسين قد توجهوا بعد إذاعة هذه القرارات بنصف ساعة إلى اتحاد نقابات النقل المشترك)، ثم يقول وكأنه احتضر: «كل شىء قد انتهى.[2]».

ويستطرد: (لزمت الفراش ثلاثة أسابيع كاملة، وعندما غادرت الفراش كان الموقف قد تغير تمامًا، حضر إلىّ جمال عبدالناصر وطالب بتشكيل الوزارة فكلفته بها (فى ١٧ أبريل) بعد أن أبلغته أننى لن أحضر اجتماعات مجلس الثورة).

وهكذا انتهت آخر جولات الصراع بين حركة الجيش وطليعته مجلس الثورة بقيادة جمال عبدالناصر وبين كافة القوى المناوئة لسلطة حركة الجيش، تلك القوى التى وجدت رمزها فى اللواء محمد نجيب.

... ولنا على العرض السابق ثلاث ملاحظات:

(١) أنه ليس من الدقة القول بأن الصراع كان فى جوهره صراعًا بين الديكتاتورية والليبرالية. إن ذلك لا يعطى لأى من الطرفين مضمونه السياسى والاجتماعى كله، إنه بالأحرى صراع بين حركة الجيش الساعية إلى إقامة نظام سياسى جديد يتولى زمامه العسكريون بوصفهم شريحة متقدمة من البورجوازية الصغيرة تكره الاستعمار وتخاف حركة الطبقات العاملة من الشعب وبين أعدائها من كافة الاتجاهات يمينية ويسارية، رغم اختلاف دوافعها.

---

(١) خالد محيى الدين، مرجع سابق ص ٧٥.

(٢) محمد نجيب، مرجع سابق ص٢٢٦.

ذلك هو جوهر الصراع، وحقًا إن الديكتاتورية قد تكون سمة ملازمة لحركة الجيوش، لكنها لا تختزل كافة السمات الاجتماعية والسياسية لحركة الجيش فى مصر، وبالمثل فإن «الليبرالية» كانت مطلبًا معلنًا للقوى المناوئة، ولكنها لا تختزل بدورها كافة السمات الاجتماعية والسياسية لها.

(٢) كذلك فالقول بأن الصراع - فى محتواه الطبقى - كان صراعًا بين البورجوازية والبروليتاريا هو وهم كبير، إنه محاولة (لتطبيق) النموذج الكلاسيكى النقى للثورة، والذى قدمه (لينين) فى كتابيه (خطتا الاشتراكية الديمقراطية) و(ماركس - انجلز - الماركسية) حيث تتواجه البورجوازية والبروليتاريا وفيه تقوم الثورة على مرحلتين:

(أ) مرحلة ذات طابع بورجوازى ديمقراطى نحو (جمهورية بورجوازية ديمقراطية تلغى البورجوازية الكبيرة لصالح نمو رأسمالى صرف) مثل الثورة الروسية فى مسيرتها التحضيرية منذ عام ١٩٠٥ حتى عام ١٩٠٧ ثم مسيرتها التنفيذية منذ فبراير ١٩١٧ حتى أكتوبر، وكذلك مثل الثورة الصينية منذ ١٩٤٠ حتى ١٩٤٩ (مرحلة الديمقراطية الجديدة).

(ب) ومرحلة ذات طابع بروليتارى (ثورة اشتراكية) وفيها تحسم البروليتاريا الصراع ضد البورجوازية بأسرها - على خطوات - مثل الثورة الروسية منذ أكتوبر ١٩١٧ والثورة الصينية منذ ديسمبر ١٩٤٩.

إن محاولة تطبيق هذا النموذج الكلاسيكى - النظرى النقى - لمراحل الثورة على أحداث أزمة مارس ٥٤ فيه اعتساف كبير، ولذلك فإنه يلجأ فى النهاية إلى التوفيق بين مقتضيات «النموذج» ومقتضيات «الواقع» فيختار من النموذج «دور البروليتاريا» ويختار من الواقع «دور حركة الجيش».

والحقيقة أن الصراع فى جوهره - وكما أسلفنا - لم تلعب فيه البروليتاريا - كطبقة متبلورة واعية فى ذاتها - دورًا ما، وإنما هى قد حركت بواسطة قيادات عمالية فوقية حركتها بدورها قيادات حركة الجيش فى صراعها ضد أعدائها، وذلك تحت راية مصالح اقتصادية للعمال وليس تحت راية مطالب«طبقية سياسية» ذات منظور أيديولوجى.

(٣) ويتصل بما سبق أن دور الإضراب العمالى فى ٢٧ مارس هو - فى رأينا - دور ثانوى: ولقد كان تكملة فقط لمخطط جرى تنفيذه بإحكام متدرج حسب مقتضيات الواقع منذ نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ٥٢، ومن الخطأ إذن القول أنه قد تعلق به مصير ٢٣ يوليو وأنه لولاه لتغير وجه مصر، وإنما بالأحرى لقد خططت له قيادة ٢٣ يوليو كأحد البدائل أمامها لاستكمال تنفيذ تصورها، بذكاء شديد. وربما تأكيدًا لذلك يقول نجيب مصورًا نهاية الأزمة: «كنت منهكًا كملاكم فى الجولة الثانية عشرة، لم أهزم بالضربة القاضية ، ولكن هزمت بالنقط بعد كفاح طويل...».

ختام
ما بعد أزمة مارس

بانتهاء الأزمة فى ٢٩ مارس، طويت صفحة الصراع داخل حركة الجيش وداخل المجتمع بين مجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبدالناصر وبين القوى المعارضة، وكانت الإجراءات التالية استئنافًا طبيعيًا لهذه الخاتمة: بدءًا من قرارات ١٥ أبريل ٥٤ (بتطهير) الصحافة ومحاسبة (المسئولين عن الفساد) فى العهد الماضى وحرمان عدد منهم من الحقوق السياسية، ومرورًا بتصفية الإخوان المسلمين تصفية عضوية حاسمة بمناسبة حادث المنشية (محاولة اغتيال جمال فى ٢٦ أكتوبر بالإسكندرية)، وانتهاء بقرار ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بإقالة محمد نجيب وتحديد إقامته فى «المرج».

لقد كانت الواقعة الكبرى التى أسفرت عنها أزمة مارس، هى استقرار الأوضاع السياسية فى المجتمع المصرى لصالح حركة الجيش وطليعته مجلس قيادة الثورة وقائده جمال عبدالناصر. إنها إذن فى شقها الأول: تحقيق الاستقرار السياسى: ففيما بين ٢٣ يوليو ٥٢ و٢٩ مارس ٥٤ لم يكن هناك مركز مستقر وثابت لصنع القرار السياسى - كانت عملية صنع القرار «مترجرجة» متأرجحة بين مجلس قيادة الثورة وبين محمد نجيب، وكانت تتنازع سلطة المجلس التيارات المنشقة عليه من داخله بين فترة وأخرى، والقوى السياسية المعارضة له من خارجه.

أما ابتداء من ٢٩ مارس، فقد استقرت السلطة نهائيًا فى يد واحدة غير منازع، هى مجلس قيادة الثورة.

ولكن للواقعة شقها الآخر المناقض، بحكم ديالكتيكية الواقع، فإن الاستقرار ليس وضعًا ثابتًا ونهائيًا - ليس «معطاة»، وإنما هو واقع اجتماعى، متبدل متحول، تتغير موازين القوى التى يستند إليها، فيتغير شكله الخارجى باستمرار.

وتطبيقًا لذلك، أخذ استقرار سلطة المجلس، يتعرض لتغير فى بنيانه الداخلى، نتيجة لعامل ذاتى (ذى أصول موضوعية فى الأساس) هو عامل «القيادة»، أى جمال عبدالناصر، تحديدًا.

إن عبدالناصر الذى أسس تنظيم الضباط الأحرار، وفجر به حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ٥٢، ثم أخذ يصارع القوى المناوئة للحركة محتفظًا بوحدة رفاقه من حوله داخل المجلس، حتى

استقرت السلطة له وللمجلس - إنه قد أخذ بعد ذلك يلعب دورًا اجتماعيًا تاريخيًا مهمًا بحكم ظروفه الذاتية (مقوماته كزعيم كارزماتى) والظروف الموضوعية للمجتمع (تناقضات المسألة الوطنية والقومية والاجتماعية من جهة، مع نمو البورجوازية الصغيرة كطبقة صاعدة، من جهة ثانية).

لقد حملته موجة الظروف التى أحاطت بالنظام الجديد موضوعيًا، فاندفع مع الموجة بقوة «القصور الذاتى» «فيه - كزعيم.

وهكذا أخذ ما بين ٢٩ مارس ٥٤ و٢٦ يونيو ٥٦ (تاريخ انتخابه رئيسًا للجمهورية) يقلم أظافر مجلس الثورة.. سواء باستقالة بعض أعضائه (صلاح سالم فى أغسطس ٥٥ وجمال سالم فى يونيو ٥٦) أو بتقليص وتلاشى اختصاصات الآخرين عدا عبد الحكيم عامر، حتى انتهى المجلس عمليًا قبل أن ينتهى رسميًا مع انتخاب الرئيس فانبثق منذ ذلك اليوم بحق (نظام عبدالناصر)..

وما بين ١٩٥٦، ١٩٦٦ أخذت الزعامة والطبقة فى تفاعلهما مع احتياجات المجتمع وقدراته، تدفع نحو بلورة جماع خصائص النظام السياسى الجديد: القيادة الكارزماتية، ونمو البورجوازية الصغيرة رويدًا رويدًا (لتشكل فى النهاية نوعًا من «طبقة جديدة» عبر تلاحم الشريحة العسكرية من البورجوازية الصغيرة مع التكنوقراطية والبيروقراطية العليا للدولة المالكة لأدوات الإنتاج). وقد تحمل هذا النظام السياسى أعباء التحولات الاقتصادية والاجتماعية العظمى على طريق متعرج نحو التنمية الاقتصادية المستقلة والتحرر القومى حتى جاءت نكسة ١٩٦٧. ولكن هذا حديث آخر.